الأمم المتحدة

A/64/L.16

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أيرلندا، البرازيل، البرتغال، بوروندي، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفينيا، السنغال، السودان، سويسرا، شيلي، الصومال، فرنسا، فنلندا، كازاخستان، كوستاريكا، لبنان، لكسمبرغ، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موزامبيق، موناكو، النرويج، اليابان، اليونان: مشروع قرار

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣٣/٦٣ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، المعنون ''الصحة العالمية والسياسة الخارجية''،

إذ تشير أيضا إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وبخاصة النتائج المتعلقة بالصحة العالمية،

وإذ تشير كذلك إلى أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة أمر أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإذ يساورها القلق إزاء التقدم البطيء نسبيا في تحقيقها، وإذ تضع في اعتبارها ضرورة إيلاء اهتمام خاص للحالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

071209 071209 09-63435 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تحيط علما باتخاذ جمعية الصحة العالمية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ القرار ٦١-١٨[١] الذي بدأ بموجبه الرصد السنوي الذي تجريه جمعية الصحة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣/٥٨ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ و ٢٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٣٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ المعنونة جميعها ''تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي''، وإلى قرارات جمعية الصحة العالمية، ولا سيما قرار جمعية الصحة العالمية ٦٠-٢٨ المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧[٢] وقرارها ٦٢-١٠ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩[٣] وكليهما بعنوان ''التأهب للأنفلونزا الوبائية: الاشتراك في التعرض لفيروس الأنفلونزا وفي الحصول على اللقاحات والفوائد الأخرى''، والاستراتيجية وخطة العمل العالميتان في مجال الصحة العامة، والابتكار والملكية الفكرية[٤]،

وإذ تحيط علما بإسهام المنتدى الرفيع المستوى المعني بتحسين الصحة العالمية في مواجهة الأزمة التي حدثت في مقر الأمم المتحدة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والتي شارك فيها ممثلون رفيعو المستوى لقطاعات عديدة من جميع أنحاء العالمي في نقاش عن الصحة العالمية بشأن حماية الضعفاء من السكان، وبناء نظم صحية مرنة، وتعزيز التماسك من أجل إقامة شراكات استراتيجية بين أصحاب المصلحة المتعددين،

وإذ ترحب بنتائج الاستعراض الوزاري السنوي الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩، عن ''تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العالمية''[٥]،

---

(١) انظر: منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الحادية والستون، جنيف، ١٩-٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA61/2008/REC/1).

(٢) المرجع نفسه، جمعية الصحة العالمية الستون، جنيف، ١٤-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA60/2007/REC/1).

(٣) منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثانية والستون، جنيف، ١٨-٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ (WHA62/2009/REC/1) *Resolutions and Decisions, Annexes*.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٦٢-١٦.

(٥) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٣، (A/64/3/Rev.1).

وإذ تسلم بالدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الوكالة المتخصصة الرئيسية المعنية بالصحة، بما في ذلك ما تضطلع به من أدوار وما تؤديه من مهام في مجال السياسة الصحية وفقا لولايتها،

وإذ تلاحظ دور وإسهام مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية في تعزيز التآزر بين السياسة الخارجية والصحة العالمية وإلى إسهام إعلان أوسلو الوزاري المعنون ''الصحة العالمية – إحدى قضايا السياسة الخارجية الملحّة في عصرنا[٦]'' في إدراج الصحة باعتبارها مسألة من مسائل السياسة الخارجية في جدول الأعمال الدولي،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الرابعة والثلاثين لمجموعة البلدان الثمانية المعقود في تويا كو، هوكايدو، اليابان في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ التي سلّطت الضوء على مبادئ العمل المتعلقة بالصحة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة،

وإذ تؤكد على أن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية هامة في مساعدة الحكومات على متابعة الاتفاقات والالتزامات التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وتنفيذها بالكامل، وبخاصة الاتفاقات والالتزامات التي تركِّز على المجالات المتصلة بالصحة،

وإذ تشدد على أن الصحة العالمية هدف طويل الأمد أيضا ذو نطاق وطني وإقليمي ودولي وتقتضي اهتماما والتزاما مطردين وتعاونا دوليا أوثق لا يقتصر على حالات الطوارئ،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بتعزيز النظم الصحية التي تحقق نتائج صحية منصفة باعتبار ذلك أساسا لنهج شامل، يتطلب فيما يتطلب، إيلاء الرعاية المناسبة، لتمويل الصحة، والقوى العاملة في المجال الصحي، وشراء وتوزيع الأدوية واللقاحات، والبنية التحتية، ونظم المعلومات، وتقديم الخدمات، وإرادة سياسية في مجالي القيادة والإدارة،

وإذ تعرب عن تقديرها للمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، لما يقدِّمه من إسهامات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسياسة الخارجية والصحة العالمية،

---

(٦) A/63/591، المرفق.

وإذ ترحب بالشراكات القائمة بين مختلف أصحاب المصلحة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي والهادفة إلى معالجة العوامل المحددة المتعددة الأوجه للصحة العالمية والوفاء بالالتزامات والمبادرات الرامية إلى تسريع خطى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة، بما فيها الأهداف المعلنة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والاجتماع الرفيع المستوى لمتابعته الذي عُقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩،

وإذ تلاحظ مع القلق أن حق كل فرد، بالنسبة للملايين في أنحاء العالم، في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الحصول على الأدوية، لا يزال في الكثير من الحالات، هدفا بعيد المنال وخاصة بالنسبة لمن يعيشون في فقر، وأن تحقيق هذا الهدف أمر يزداد بُعداً،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٧] عن الصحة العالمية والسياسة الخارجية وبما جاء به من توصيات؛

٢ - **تقر** بوجود علاقة وثيقة بين السياسة الخارجية والصحة العالمية وبترابطهما وتقر أيضا في هذا الصدد بأن التحديات العالمية تقتضي من المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة ومستمرة؛

٣ - **تؤكد** أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة؛

٤ - **ترحب** بالإعلان الوزاري[٥] الذي اعتمد خلال الاستعراض الوزاري السنوي الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩ والذي ركّز على موضوع ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي“، وتدعو في هذا الصدد إلى تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

أولا - مكافحة الأمراض المعدِية الناشئة والسياسة الخارجية

٥ - **ترحب** بالإجراءات المنسقة الدولية في التصدي لجائحة الأنفلونزا A (H1N1) التي ظهرت مؤخرا، باعتبارها نموذجاً جيدا للتعاضد بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية؛

٦ - **تشدد** على ضرورة زيادة التعاون الدولي لمواجهة التهديدات والأوبئة الناشئة والجديدة وغير المنظورة، مثل فيروس جائحة الأنفلونزا A (H1N1) الحالية، وفيروس أنفلونزا

(٧) A/64/365.

H5N1 وغيرهما من فيروسات الأنفلونزا التي يحتمل أن تتحوّل إلى وباء، وتسلِّم بتزايد المشكلة الصحية لمقاومة مضادات الميكروبات؛

٧ - **تسلِّم** بالحاجة إلى إطار عادل، وشفاف، ومنصف وفعّال لتبادل عيِّنات فيروس H5N1 وغيره من فيروسات الأنفلونزا التي يحتمل أن تتحول إلى جائحة بشرية، ولتقاسم الفوائد المتصلة بها، بما في ذلك إمكانية الحصول على اللقاحات ومواد التشخيص والعلاج وتوزيعها بأسعار في متناول الأشخاص المحتاجين في الوقت المناسب، وبخاصة في البلدان النامية؛

٨ - **تسلِّم مع القلق البالغ** بأن قدرة الإنتاج الحالي للقاح الأنفلونزا على الصعيد العالمي لا تزال غير كافية للوفاء بالاحتياجات المتوقعة في حالة حدوث جائحات، وخاصة في حالة البلدان النامية التي لا تستطيع تطوير أو إنتاج اللقاحات اللازمة أو تحمُّل تكاليفها أو الحصول عليها وعلى الفوائد الأخرى، وتسلِّم أيضا في هذا الصدد بالترابط بين القدرة الإنتاجية للقاحات الأنفلونزا الموسمية والقدرة على ضمان استخدامها استخداما فعالا؛

٩ - **تدعو** إلى تعزيز الرقابة والقدرة على الاستجابة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية من خلال التنفيذ التام للقواعد الصحية الدولية؛

١٠ - **تؤكد** أهمية إنجاز أي عناصر متبقية للتأهب لجائحة الأنفلونزا من أجل تقاسم عيِّنات فيروسات الأنفلونزا والحصول على اللقاحات والفوائد الأخرى؛

١١ - **تسلِّم** بضرورة تحسين الاتصالات مع الجماهير من أجل زيادة الوعي بالخطوات الصحية الأساسية التي يمكن وينبغي للمواطنين اتخاذها من أجل التقليل من خطر إصابتهم بالأنفلونزا ونقلها؛

ثانيا - الموارد البشرية اللازمة للصحة والسياسة الخارجية

١٢ - **تلاحظ مع القلق** وجود نقص في العاملين الصحيين، وفي عدم انتظام توزيعهم داخل البلدان وفي سائر أنحاء العالم، وبصفة خاصة النقص الحاصل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذي يقوّض النظم الصحية للبلدان النامية؛

١٣ - **تشدد** على ضرورة قيام البلدان باستعراض السياسات، بما فيها سياسات التعيين وسياسات الإبقاء التي تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة؛

١٤ - **تؤكد** أهمية الإجراءات الوطنية والدولية، بما في ذلك تكوين قوة عاملة في المجال الصحي، لكونها لازمة لزيادة الوصول الشامل إلى الخدمات الصحية، بما في ذلك

وصولها إلى المناطق النائية والريفية، مع مراعاة التحديات التي تواجه البلدان النامية في المحافظة على العاملين الصحيين المهرة، وتشجع في هذا الصدد على قيام منظمة الصحة العالمية بإنجاز مدونة للممارسة في مجال التعيين الدولي للأفراد العاملين في المجال الصحي؛

١٥ - **تحث** الدول الأعضاء على تأكيد التزامها بتدريب المزيد من العاملين الصحيين عن طريق تعزيز التدريب في المؤسسات المعتمدة لكامل نطاق الفنيين من ذوي النوعية الجيدة والعاملين الصحيين على مستوى المجتمعات المحلية، والعاملين والفنيين الصحيين الحكوميين، ولا سيما من خلال برامج التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي؛

ثالثا - متابعة الإجراءات

١٦ - **تحث** الدول الأعضاء على مراعاة المسائل الصحية عند صياغة السياسة الخارجية؛

١٧ - **تشجع** الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات والشبكات الأكاديمية على زيادة قدراتها على تدريب الدبلوماسيين وغيرهم من المسؤولين الصحيين، وخاصة من البلدان النامية، في مجال الصحة العالمية والسياسة الخارجية، عن طريق وضع أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية اللازمة للتدريب، وكذا المعلومات المفتوحة المصدر، وموارد التعليم والتدريب اللازمة لهذا الغرض؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وبمشاركة البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''الصحة العالمية والسياسة الخارجية'' يتناول فيما يتناول ما يلي:

(أ) دراسة السبل التي يمكن بها تعزيز التنسيق والترابط بين السياسة الصحية والخارجية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ب) تحديد الروابط المؤسسية؛

(ج) تقديم توصيات محددة، تركِّز تحديدا على جعل السياسة الخارجية تسهم إسهاما أفضل في تهيئة بيئة سياسات عالمية داعمة للصحة العالمية، كإسهام في الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقدها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.